

١٩٦  
الخارج على حاله ويجوز ان يشترى المسلم ارض الخراج  
من الذم ويجوز منه الخراج ولا يشتر في الخارج من  
ارض الخراج والجزية على ضربين جزية توضع بالرضي  
والصلح فقد رجس ما يقع عليه الاتفاق وجزية  
يتركها الامام وضعا اذا غلبها الامام على الكفار  
واخرتم على املاكهم فوضع على الفنى الظاهر لفتاوى  
سنة ثمانية واربعين درهما ياتمه في كل شهر اربعة  
درهم وعلى المتوسط الحال اربعة وعشرين درهما  
في كل شهر رهيبي وعلى الغنى اثني عشر درهما في كل شهر  
وتوضع الجزية على اهل الكفاي والكجوس وعبدة الاوثان  
من العم ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب و  
المرتدين ولا جزية على صبي ولا امارة ولا رهن ولا ائمي  
ولا فقير غير عمد ولا على اهل هبان الذين لا يجالطون  
الناس وبن اسلام وعليه جزية سقطت عنه فان اخرج  
حولان تراخت الجزية ان ولا يجوز احدث بيعة  
ولا كنيسة في دار الاسلام واذا نهضت الكنائس  
والبيع القديمة اعادوها ويجوز اهل الذمة

بالتين

١٩٧  
بالتين عن المسلمين في ذمتهم ومراهم وسرهم  
وملاهم ولا يسلطون ولا يعاونون بالسلط  
ولا يكونون خليفا ومن امتنع من اداء الجزية او قتل  
مسلم او سب النبي عزم او زنى بسنة ينقض عهد  
ولا ينقض عهد الا ان يلحق بدار الحربا ويغلبوا  
على موضع فجار يونا واذا انزل المسلم عن الاسلام  
عرض عليه الاسلام فان كانت له شربة كسفت له حتى  
ثلاثة ايام فان اسلم ولا قتل وان قتله فانه اجل عرض  
لاسلام عليه كره ذلك ولا تفي على القاتل فاعا المائة  
اذا ارتقت فلا تقتل ولكن تجس حتى يشلم ويبرئ  
ملك المرتدين امواله واملاكه برذته زوالا دائما  
فان اسلم عادت احوالها وان مات او قتل على ذمة  
انتقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثة المسلمين  
وما اكتسبه حال ذمة في وان لحق بدار الحربا رتدا  
وحكم الحاكم ببقاء عتق مدبروه وامهات اولاده و  
الذيون التي عليه وانتقل ما اكتسبه في حال الاسلام  
الى ورثة ذمي المسلمين ويقضى الذيون التي لثمة